

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

[345] سيده، والإقراض، وبدل العوض على الاختلاع إن كان المكاتب أمة، والتزوج، والمحابة في المشاركات، والعتق، والكتابة، وابتياح من يعتق عليه، والتكفير بغير الصوم، وبيع الشئ نسيئة، والإسلاف، والقراض، والرهن بثمان ما ابتاعه مؤجلا، وهي ضربان: مشروطة: ومطلقة. فالمشروطة: أن يشترط في العقد رده إلى الرق، إن عجز عن أداء الثمن، والمطلق: أن لا يشترط ذلك، فإذا عجز كان له رده إلى الرق سواء عجز عن أداء الجميع، أو عن أداء بعضه، فإذا رده إلى الرق، كان له ما أخذ. وهي عقد جائز من الطرفين، والمطلقة عقد لازم من جهة السيد، جائز من جهة المكاتب، فإذا أدى شيئا من مال الكتابة عتق بقدر ذلك، فإن شرطا في العقد أن المكاتب إذا وفي من ثمنه ما يخص نجما، أو نجمين عتق، فإذا وفى عتق وكان الباقي دينا في ذمته، وإن عجل جعل عتقه على أن يؤدي كل نجم عند محله صح. ويرث هذا المكاتب، ويستحق ما أوصى به له، والحد بحساب ما تحرر منه، ولم يرث ولم يستحق ما أوصى به له بحساب الرق، والحد يستحقه بحساب ما تحرر منه حد الحر، وبحساب ما رق حد العبيد. وإن عجز نفسه وعاد إلى الرق، وكان له ولد من أمة له كان عبدا لسيده، ويستحب للسيد الايتاء، وهو أن يعطيه شيئا من سهم الرقاب، ليعينه على فك رقبتة. فصل في بيان التدبير التدبير: عتق معلق بموت المعتق، أو بموت من جعل سيده خدمته له مدة حياته، وشروط صحته شروط صحة العتق، وله شبه بالوصية من وجهين: جواز الرجوع فيه، واعتبار خروجه من ثلث المال، وصورته أن يقول: أنت حر بعد
